"المحامين الدولي" يقدم مذكرة عاجلة لـ "الجنائية الدولية حول قانون إعدام الأسرى الفلسطينيين

رام الله- الحياة الجديدة- قدم فريق المحامين الدولي المناب عن الشعب الفلسطيني لدى مكتب المدعي الدولي والمحكمة الجنائية الدولية، برئاسة الكويتي الدكتور فيصل خزعل، وعضوية التونسيين شوقي الطبيب (الأمين العام المساعد لاتحاد المحامين العرب) وأكرم الزريبي (المتحدث باسم الفريق)، إلى جانب الفلسطيني سهيل عاشور (نقيب المحامين الفلسطينيين السابق)، مذكرة عاجلة من ٧٩٠ صفحة، تحت عنوان "تقديم عاجل بشأن اعتماد قانون عقوبة الإعدام للمعتقلين الفلسطينيين من قبل الكنيست الإسرائيلي؛ طلب إصدار أوامر اعتقال بحق أعضاء الكنيست والقادة العسكريين والمسؤولين القضائيين؛ وطلب عاجل لإجراء تحقيق واتخاذ تدابير احترازية"، في خطوة عاجلة ومفصلية بعد إقرار الكنيست الإسرائيلي في ٣٠ آذار المنصرم قانونًا يسمح للمحاكم العسكرية بإصدار حكم إلزامي بالإعدام على الفلسطينيين المعتقلين، وهذا يعني أن عقوبة الإعدام هي الخيار الافتراضي وتُطبق فقط على الفلسطينيين في الضفة الغربية، بينما يخضع المستوطنون الإسرائيليون المتهمون بنفس الجرائم للقانون المدني الإسرائيلي الذي لا يتضمن عقوبة الإعدام، حيث سيتم تنفيذ الحكم خلال ٩٠ يومًا من تاريخ صدوره مع تقييد شديد لسبل الاستئناف أو العفو، وضم الفريق هذه المذكرة لملف الشكوى الخاصة بالضفة الفلسطينية المحتلة لدى مكتب المدعي الدولي في المحكمة الجنائية الدولية عن الجرائم التي تُرتكب حاليًا بحق الشعب الفلسطيني في جميع مدنها وضواحيها، في وقت حرج ودقيق للغاية يواجه فيه الفلسطينيون مصادقة الكنيست الإسرائيلي على مشروع وصفته السلطة الفلسطينية والمنظمات الحقوقية الدولية بأنه "جريمة حرب" و"إعدامات خارج القانون".

كما أعربت فرنسا وألمانيا وإيطاليا والمملكة المتحدة بالإضافة إلى الاتحاد الأوروبي عن قلقهم الشديد من الموضوع، كما حذرت منظمات حقوقية مثل هيومن رايتس ووتش من أن القانون يعزز نظام "أبارتهايد" (الفصل العنصري).

وقال الدكتور فيصل خزعل، رئيس فريق المحامين الدولي: "قدم فريق المحامين الدولي مذكرة عاجلة للمحكمة الجنائية الدولية بشأن قانون أصدره الكنيست الإسرائيلي مساء الإثنين الماضي، يفرض على المحاكم العسكرية في الضفة الغربية الحكم بالإعدام على المعتقلين الفلسطينيين، مع تطبيق تمييزي حصري على الفلسطينيين دون المستوطنين.

وتضمنت المذكرة خمسة مطالب رئيسية أبرزها: إصدار مذكرات اعتقال بحق ٢٣ مسؤولًا إسرائيليًا من قادة السياسة والجيش، وتحذير القضاة العسكريين من أن أي حكم بالإعدام سيقابل بطلب اعتقال فوري، وفتح تحقيق عاجل مع اتخاذ تدابير احترازية لمنع تنفيذ أول حكم".

وقد أوضحت المذكرة أن القانون الذي أقره الكنيست الإسرائيلي في ٣٠ آذار ٢٠٢٦ يفرض على المحاكم العسكرية في الضفة الغربية الحكم بالإعدام على المعتقلين الفلسطينيين خلال ٩٠ يومًا، مع تقييد شديد لسبل الاستئناف، ويُطبق بشكل تمييزي حصري على الفلسطينيين دون المستوطنين.

ووصف الفريق القانوني القانون بأنه "بيئة قسرية من الإرهاب القضائي"، مشيرًا إلى أن محاكم الاحتلال العسكرية تتمتع بمعدل إدانة يتجاوز ٩٩٪، مما يحوّل المحاكمة إلى تصفية ممنهجة. وأكدت المذكرة أن القانون يأتي تتويجًا لسياسات "الضم الصامت" وهدم المنازل، في تحدٍ صارخ للمؤسسات الدولية، وسط تحذيرات أوروبية من طابعه التمييزي.

وأكمل خزعل: "صنّفت المذكرة القانونية قانون الإعدام الجديد ضمن أشد الجرائم خطورة وفق نظام روما الأساسي، حيث يشكل جرائم حرب تتمثل في القتل العمد وإصدار أحكام دون محاكمة عادلة، إضافة إلى جرائم ضد الإنسانية تشمل الاضطهاد والقتل الممنهج ضمن هجوم واسع النطاق ضد السكان المدنيين. كما أكدت المذكرة أن القانون يحمل كافة سمات جريمة الفصل العنصري (الأبارتهايد)، حيث يفرض نظامًا تمييزيًا مؤسسًا من القمع والهيمنة على مجموعة سكانية بأكملها، مستندة في ذلك إلى أحكام سابقة للمحكمة الجنائية الدولية ومحاكم يوغوسلافيا ورواندا الدولية، إضافة إلى رأي محكمة العدل الدولية الاستشاري بشأن الاحتلال الإسرائيلي".

وتضمنت المذكرة بندًا قانونيًا غير مسبوق، حيث اعتبرت أن أي قاضٍ عسكري إسرائيلي يصدر حكمًا بالإعدام بموجب القانون الجديد يتحمل مسؤولية جنائية فردية بصفته شريكًا أو مساهمًا في ارتكاب جريمة حرب، وذلك بموجب المادتين ٢٥ و٢٨ من نظام روما الأساسي. واستند الفريق في ذلك إلى أحكام سابقة للمحاكم الجنائية الدولية التي أكدت أن القضاة لا يتمتعون بحصانة عند إصدارهم أحكامًا تمييزية أو غير قانونية، وأن دفاع "الأوامر العليا" أو "المنصب الرسمي" لا يعفي أحدًا من المساءلة الجنائية الدولية.

واختتم رئيس فريق المحامين الدولي تصريحاته: "طالبت المذكرة بإصدار مذكرات اعتقال بحق ٢٣ مسؤولًا إسرائيليًا، بينهم الرئيس إسحاق هرتسوغ ورئيس الوزراء بنيامين نتنياهو (المطلوب سلفًا للجنائية الدولية) ووزراء الأمن والقضاء والمالية ورئيس الكنيست وقادة الجيش ورؤساء الأجهزة الأمنية، وذلك لدورهم في تصميم القانون والتصويت عليه والدفع به وإصدار التوجيهات بتنفيذه، كما شملت المذكرة طلبًا باعتقال جميع أعضاء الكنيست الذين صوتوا لصالح القانون فور نشر الأسماء رسميًا، بالإضافة إلى تحذير مسبق للقضاة العسكريين في الضفة الغربية من أن أي حكم بالإعدام سيواجه بمذكرة اعتقال فورية، حيث أكدنا أن تغيير المناصب بين المسؤولين لا يعفي أحدًا من المساءلة، في إطار ما وصفناه في مذكرتنا بـ"الباب الدوار للإفلات من العقاب"".

كما طالب فريق المحامين الدولي المحكمة الجنائية الدولية بفتح تحقيق عاجل فوري في قانون الإعدام، مشيرًا إلى أن القانون ينص على التنفيذ خلال ٩٠ يومًا فقط من تاريخ الحكم، وأن محكمة عسكرية إسرائيلية حددت بالفعل ١٥ نيسان ٢٠٢٦ موعدًا لأول محاكمة قد تنتهي بحكم إعدام.

وطلب الفريق اتخاذ تدابير احترازية عاجلة، تشمل إصدار أمر من المحكمة التمهيدية بتفويض المدعي العام باعتقال أي قاضٍ عسكري يصدر حكمًا بالإعدام فور صدوره، إلى جانب إخطار جميع الدول الأعضاء بالاستعداد لتنفيذ أوامر الاعتقال، وإصدار أمر لإسرائيل بتعليق تنفيذ القانون لحين البت في قانونيته، محذرًا من خطر وقوع ضرر لا يمكن إصلاحه.

وأكّد المتحدث الرسمي باسم الفريق أن فريق المحامين الدولي تقدم في مذكرته بعشرة مطالب رسمية للمحكمة الجنائية الدولية، أبرزها: تسجيل المذكرة كملحق رابع للشكوى المقدمة في شباط ٢٠٢٥، والاعتراف بأن قانون الإعدام يشكل جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وفصلًا عنصريًا، وفتح تحقيق عاجل ذي أولوية، وإصدار مذكرات اعتقال بحق ٢٣ مسؤولًا سياسيًا وعسكريًا، وإصدار مذكرات تكميلية بحق أعضاء الكنيست الذين صوتوا لصالح القانون فور نشر أسمائهم. كما طلب الفريق تحذير القضاة العسكريين من أن أي حكم بالإعدام سيواجه باعتقال فوري، وإصدار أمر لإسرائيل بتعليق تنفيذ القانون، وإلزام الدول الأعضاء بعدم التعاون مع أي مسؤول إسرائيلي متورط في تنفيذه.

واختتم فريق المحامين الدولي، الذي يؤدي مهامه منذ تشرين الأول ٢٠٢٣ في الإنابة عن الشعب الفلسطيني لدى مكتب المدعي الدولي والمحكمة الجنائية الدولية وخاض معارك قانونية وسياسية معقدة لصالح القضية الفلسطينية العادلة والشعب الفلسطيني أدت إلى إصدار مذكرات الاعتقال بحق رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو ووزير الحرب السابق يوآف غالانت، مذكرته بتأكيد أن قانون الإعدام الإسرائيلي ليس عدلًا ولا أمنًا، بل "ترخيص تشريعي للقتل" وآلة دولة للتصفية القضائية تهدف إلى ترويع سكان محتلين وتكريس نظام الفصل العنصري. وشدد الفريق على أن جميع المسؤولين عن هذا القانون، من رئيس الدولة ورئيس الوزراء والوزراء وأعضاء الكنيست إلى القادة العسكريين والقضاة، يجب أن يحاسبوا، مؤكدًا أن "الرداء القضائي والشارة العسكرية والمنصب الرسمي لا يمنح حصانة" أمام قواعد القانون الدولي الآمرة، حيث وجهوا دعوة عاجلة للمحكمة بالتحرك فورًا "قبل صدور أول حكم وقبل أن يُقاد أول معتقل فلسطيني إلى حبل المشنقة".

يوم الطفل الفلسطيني في زمن الابادة

غـزة- وفا- صفاء البريم- في الخامس من نيسان عام 1995، وخلال انعقاد مؤتمر الطفل الفلسطيني الأول، أعلن الرئيس الراحل ياسر عرفات التزام دولة فلسطين باتفاقية حقوق الطفل الدولية، ليصبح هذا التاريخ مُخلّدًا في ذاكرة الأجيال يومًا للطفل الفلسطيني.

وتحل هذه الذكرى هذا العام ولا تزال آلة الاحتلال الإسرائيلية مستمرة في القتل والحرب على قطاع غزة منذ تشرين الأول/ اكتوبر 2023.

في خيمة من الخيام المتناثرة على رمال المواصي جنوب قطاع غزة، تفتتح الطفلة علا أبو جامع سبع سنوات، يومها برسم منزل كان لها ذات يوم وتتمتم بكل براءة: "قطاري قطاري وديني عداري".

لم يعد ذلك المنزل موجود في شرق خان يونس، فقد سواه القصف الإسرائيلي بالأرض، مع كل من كانوا فيه: الأب والأم وشقيقان اليوم، تعيش الطفلة مع جدتها المريضة.

وليست وحدها في هذا المصير، فهي واحدة من أكثر من 64 ألف طفل فلسطيني فقدوا أحد والديهم أو كليهما منذ بدء الحرب على غزة قبل ثلاثة اعوام.

حيث يواجه أطفال غزة واقعاً مختلفاً تماماً: واقع الفقد والنزوح والمرض والموت البطيء.

فقد كشفت وزارة التنمية الاجتماعية في قطاع غزة، عن أرقام صادمة حيث ارتفع عدد الأطفال الذين فقدوا أحد والديهم أو كليهما إلى 64,616 طفلاً. هذا الرقم يمثل قفزة هائلة من 17 ألف يتيم كانوا مسجلين قبل بدء الحرب التي يشنها الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة في أكتوبر 2023 .

وتشير الوزارة إلى أن "هؤلاء الأطفال يعيشون في ظروف إنسانية غير مسبوقة، يواجهون تحديات تتجاوز فقدان الوالدين، تشمل النزوح القسري وفقدان المأوى وتعطل الخدمات الصحية والتعليمية، ونقصاً حاداً في الغذاء والدواء".

الطفلة آية النجار والتي فقدت والدها بقصف منزلهم في مدينة خان يونس جنوب قطاع غزة، تروي بصوت طفولي مثقل بالمرارة: "كان لنا بيت، كنا نعيش فيه ومبسوطين، نضحك ونلعب. فجأة لما أجت الحرب، بيتنا انقصف وبابا استشهد، كل شيء تغير".

تضيف بمرارة تليق بطفلة في العاشرة: "أطفال العالم عايشين مع أهلهم بأمان. أنا والدي استشهد، وأتمنى أن أعيش بسلام مع أمي وإخوتي، يكون إلنا بيت، ونشعر بالأمان".

الأرقام أكثر قسوة حين ننظر إلى حجم الخسائر البشرية. بحلول شباط/ فبراير 2026، أعلنت وزارة الصحة في غزة استشهاد 21,289 طفلاً منذ بدء الحرب، إضافة إلى إصابة أكثر من 44,500 آخرين.

من بين الشهداء، هناك 274 طفلاً حديث الولادة و876 رضيعاً تحت عام واحد، وفق بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

وعندما سألنا الطفلة سيلين سعيد (12 عاماً) عن أحلامها، لم تتحدث عن لعب أو سفر، بل عن مقعد دراسي. "أفضل شيء هو الجلوس في الفصل ورؤية المعلمة والسبورة، والإمساك بالقلم مجدداً".

سيلين واحدة من المحظوظات. فهي التحقت بإحدى مدارس وهي عبارة عن صفوف من الخيام في مراكز النزوح بجنوب قطاع غزة. هذه المدارس بالكاد تغطي جزءاً بسيطاً من احتياجات أكثر من 700 ألف طفل حرموا من التعليم النظامي بسبب حرب الاحتلال على قطاع غزة.

وتشير تقديرات منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف) إلى أن نحو 90٪ من المدارس في غزة تضررت أو دمرت بالكامل خلال العدوان الإسرائيلي على غزة.

وفي مشهد إنساني نادر، عاد 11 طفلاً من الأطفال الخُدّج إلى قطاع غزة في مارس 2026، بعد أن أمضوا أكثر من عامين بعيداً عن عائلاتهم، إثر إجلائهم من مستشفى الشفاء في نوفمبر 2023 خلال اقتحامه من قبل الجيش الإسرائيلي.

هؤلاء الأطفال، الذين وُلدوا في ظروف قاسية وقطع الاحتلال الكهرباء عن حاضناتهم، تم نقلهم إلى مصر لتلقي الرعاية الطبية، دون أن تعرف عائلاتهم مصيرهم لشهور طويلة.

أحد هؤلاء الأطفال هي الطفلة "شام" (عامان)، التي احتضنتها والدتها روان الوادية للمرة الأولى منذ ولادتها. تقول الأم: "شعور لا يوصف اللحظة التي رأيت فيها ابنتي. كنت أنتظرها منذ زمن طويل. دموعي لم تتوقف، وكأن جزءًا من قلبي عاد بعد طول غياب".

حتى الرضّع لم يسلموا من آثار الحرب. فقد أظهرت بيانات صحية أن واحداً من كل خمسة مواليد يحتاج إلى رعاية مكثفة بسبب انخفاض الوزن عند الولادة، نتيجة سوء تغذية الأمهات والتوتر المزمن وضعف الرعاية الصحية خلال الحمل.

أما الطفل آدم شقلية (12 عامًا) فقد عاش تجربة النزوح المتكرر: "نزحنا من الشمال الى خانيونس، ومن ثم إلى عدنا إلى الشمال، وبعد ذلك نزحنا إلى الجنوب مرة أخرى. كل مرة نصل إلى مكان يحدث أمر إخلاء من الاحتلال. نلم أغراضنا ونمشي. لا يوجد استقرار، ولا مكان نشعر به بالأمان".

يشار إلى أنه نزح أكثر من 1.9 مليون شخص في قطاع غزة، معظمهم عدة مرات، تحت القصف الإسرائيلي العنيف لبيوتهم ومدنهم وأوامر الإخلاء التي يصدرها الاحتلال بالتوجه إلى أماكن غرب القطاع ما اضطرهم للعيش في خيام بالية ومدارس مكتظة، يعانون الجوع الحاد وشح المياه النظيفة وانتشار الأمراض كالتهاب الكبد الوبائي والأمراض الجلدية. وانقطعت عنهم أبسط مقومات الحياة: الكهرباء، الدواء، والكرامة، وفقد الكثيرون أطفالهم بسبب البرد أو القصف أو سوء التغذية، بينما تتفاقم معاناتهم يوما بعد يوم بسبب سوء الظروف المعيشية.

وتختزل الطالبة ريم موسى في المرحلة الابتدائية، معاناة جيل كامل بقولها: "بدل ما أكون واقفة بطابور الصباح في المدرسة، صرت أوقف بطابور التكية لأحصل على الطعام. أتمنى أن أكون مثل أطفال العالم. أتعلم، ألعب، يكون لدي لعاب. ولا انتظر كل يوم الطعام أو الماء".

أضف إلى ذلك أن الأرقام الطبية وحدها لا تكفي لوصف الحالة النفسية لأطفال غزة. تقرير صادر عن صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) في وصف ما يحدث بأنه "حالة طوارئ صحية نفسية عميقة".

وبحسب بيانات الصندوق، فإن 96٪ من الأطفال في غزة يشعرون بأن الموت وشيك، فيما يعاني نحو 61٪ من المراهقين والشباب من اضطراب ما بعد الصدمة، و38٪ يعانون الاكتئاب، و41٪ يعانون القلق.

فيقول الطفل محمد زعرب النازح في مواصي خان يونس بحزن شديد: "كان عمري سبع سنوات حين تحول منزلنا إلى كومة حجارة عندما قصفته طائرات الاحتلال. فقدت أبي وأمي وأختي الصغرى تحت الأنقاض، ولم أجد سوى دميتي الممزقة بين الغبار. كل ليلة أحلم أنهم عائدون، فأصحو على صوت الطائرات والرصاص. لم أعد أخاف الموت، لكني أخاف أن أنسى وجوههم".

وزارة التنمية الاجتماعية طالبت بـ "تدخل عاجل من المؤسسات المحلية والدولية، مع التركيز على رعاية الأيتام الشهرية، وإعادة بناء مرافق الطفولة المدمرة، وتقديم برامج دعم نفسي مكثفة".

لكن مع استمرار إغلاق الاحتلال للمعابر وتقييد دخول المساعدات، تبقى هذه النداءات أسيرة الواقع. أطفال غزة لا يحتاجون فقط إلى يوم يُذكرون فيه، بل إلى مستقبل يُعاش يشعرون فيه بالأمان.

وخلف كل طفل في غزة قصة. قصة حلم تأجل، وبيت لم يعد، وأب رحل. لكن رغم كل هذا، يظل هؤلاء الأطفال ممسكين بطائراتهم الورقية، رافعين أذرعهم للسماء، مصرّين على الحياة.

"جرذ" يزيد معاناة النازحة المريضة حجاج

غزة- وفا- ريم سويسي- استيقظت المسنة انشراح حجاج (68 عاما)، والدماء تسيل من قدميها لتفاجأ بأن جرذا أكل أصابع قدمها في خيمة وسط مدينة غزة، دون أن تشعر كونها تعاني من مرض السكري.

حادثة المسنة حجاج تعد استمرارا للواقع الأليم الذي يعيشه النازحون مع الفئران والحشرات في قطاع غزة، خاصة في الخيام، حيث لا أبواب محكمة ولا وسائل حماية، تتقاسم العائلة المساحة مع القوارض التي باتت جزءا من المشهد اليومي.

قبل أيام قليلة، تعرض الرضيع آدم الأستاذ البالغ من العمر 28 يوما، خيمة نزوح تؤويهم في منطقة المقوسي غرب مدينة غزة، لعضة جرذ كبير أحدثت غرزا كبيرا في خده الصغير.

وتعد مشكلة القوارض والفئران في مخيمات النزوح في قطاع غزة من أخطر المشكلات الصحية والبيئية التي يعانيها النازحون مع تدهور الظروف المعيشية ونقص الخدمات الإنسانية الأساسية.

وتقول حجاج وهي تعيش وحيدة في مخيم عرفات وسط مدينة غزة مع زوجها المسن الذي يعاني مرضا ذهنيا، والتي عادت للتو من مستشفى الشفاء لتلقي العلاج "أمس خلدت للنوم الساعة الواحدة بعد منتصف الليل وسبب نومي في هذا الوقت المتأخر هو صوت وحركة الجرذان في الخيمة".

وتضيف "حين استيقظت لصلاة الفجر وجدت دماء غزيرة تسيل من قدميّ تملأ الفراش، قمت من مكاني مسرعة وبالفحص تبين أن الفئران الكبيرة قضمت أصابع القدمين ولم أشعر بهذا القضم كوني أعاني من القدم السكرية".

وتابعت حجاج بصوت خائف "الفئران تعيش معنا في الخيام وتأكل مما نأكل وتنام حيث ننام وأكلت قدميّ".

وتتساءل وهي تتفحص قدمها المنتفخة والملفوفة بالشاش الأبيض "ما الحل؟ وإلى متى ستبقى الجرذان تقضمنا ليلاً ونهاراً؟ كوني لا أملك إحساسا في أقدامي لو أكلت الفئران قدميّ بالكامل كيف سأتنبه لهذا الأمر؟.

وحول وجود الجرذان ليلاً، تقول حجاج: "بينما أنا نائمة اشعر بأن شيئا يتحرك تحت الوسادة جراء وجود فأر هنا وهناك كما أن الحصيرة التي نفرشها على أرضية الخيمة ايضاً تتحرك ليلاً نتيجة وجود الفئران".

يشار إلى أن المسنة حجاج لا معيل لها بل هي التي تعيل زوجها المريض الذي يعاني ضموراً في وظائف الدماغ.

وناشدت البلدية لحل هذه المشكلة التي يعاني منها النازحون في المخيمات والتي حولت الحياة هناك إلى جحيم لا يطاق، وقالت: "أخشى أن أبات الليلة في الخيمة".

المسنة حجاج تقطن حالياً في مخيم عرفات بعد نزوحها من حي المنصورة في الشجاعية شرق مدينة غزة بعد أن دمر جيش الاحتلال الإسرائيلي منزلها خلال عدوانه المتواصل على قطاع غزة.

ويشكّل برد الشتاء وانتشار الأمراض والقوارض والحشرات تحدياً كبيراً للنازحين ويفاقم معاناتهم اليومية ويهدد صحتهم، ما يتطلب تدخلاً عاجلاً لتوفير الجهات المختصة المساعدات، والعمل على تحسين ظروف المعيشة داخل المخيمات.

الجولان المحتل: تأكيد على الهوية السورية وإدانة قانون إعدام الأسرى

مجدل شمس- الحياة الجديدة- أصدر نشطاء من أبناء الجولان السوري المحتل بيانًا، عقب اجتماع عام، في بلدة مجدل شمس، تناول "قضايا محلية، وواقع الحال السياسي" في القرى السورية المحتلة، إلى جانب بحث تداعيات قانون إعدام الأسرى الفلسطينيين، الذي أقرّه الكنيست، الإثنين الماضي.

وأكد البيان تمسك أبناء الجولان بـ"هويتهم العربية السورية وانتمائهم الوطني"، مع التشديد على رفض "كل محاولات طمس هذه الهوية أو تزويرها أو فرض أي واقع يخالف حقيقتهم التاريخية والوطنية".

ورأى البيان أن القانون يشكل "أداة إضافية في منظومة القمع والاضطهاد"، ويحمل "تصعيدًا خطيرًا يكرّس التمييز العنصري ويمنح غطاءً قانونيًا لممارسات تستهدف الوجود الفلسطيني وحقوقه الأساسية، وفي مقدمتها الحق في الحياة".

كما أكد المشاركون في الاجتماع الذي عُقد في "مركز الشام"، "تضامنهم الكامل والثابت مع أبناء الشعب الفلسطيني، والوقوف إلى جانبهم في مواجهة هذه السياسات"، واعتبار القانون "باطلاً أخلاقيًا وإنسانيًا".

ودعا البيان المجتمع الدولي ومؤسسات حقوق الإنسان إلى "تحمّل مسؤولياتها واتخاذ موقف واضح وحازم لوقف هذه التشريعات"، والعمل على إلغائها ومحاسبة الجهات المسؤولة عنها.

واختتم البيان بالتأكيد على "تجديد العهد بالتمسك بالهوية العربية السورية، والعمل من أجل الحرية والعدالة والكرامة"، إلى جانب مواصلة الموقف الداعم للقضية الفلسطينية.